التنوير ٠٥
تقييم العوامل السياقية والتوصل إلى استنتاجات

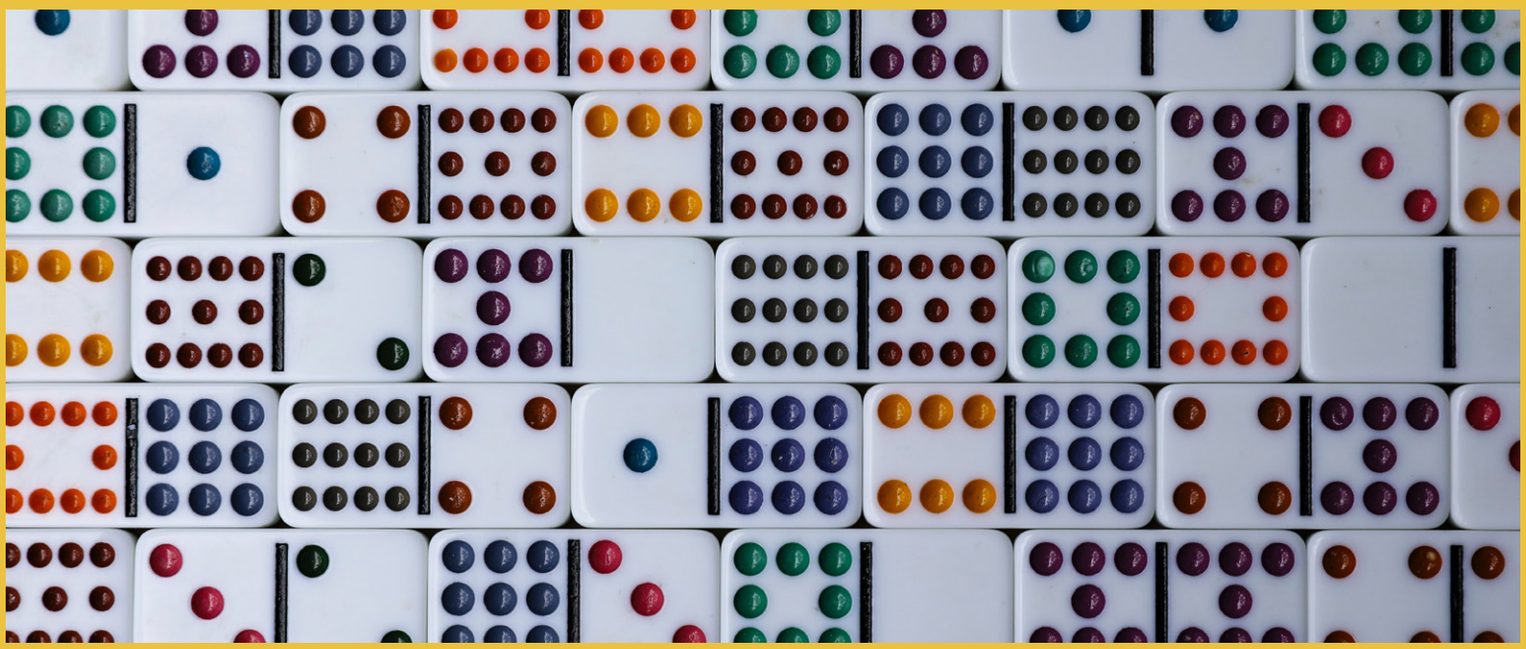

في هذه المذكرة الخامسة والأخيرة من وحدة إضاءات لفك شفرة انعدام العدالة Decoding Injustice Illuminate، نناقش كيفية نسج نتائجنا المختلفة في تقارير تفسر البيانات بصورة صحيحة وتشير إلى الحلول ذات الصلة. هنا، سيتعلم النشطاء وصناع التغيير كيفية تقييم المعلومات التي جمعوها، وتقديمها بطرق مقنعة لتحقيق ما يلهم بمسببات التغيير.

الأسئلة الرئيسية

لماذا من المهم وضع البيانات في سياقها؟

ما الأدوات والأساليب التي يمكن أن تساعد في تحليل العوامل السياقية التي تؤثر في قدرة الأشخاص على التمتع بحقوقهم؟

ما الأدوات والنهج التي يمكن أن تساعد في تحليل العوامل السياقية التي تؤثر في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها؟

CENTER for ECONOMIC and SOCIAL RIGHTS

التنوير ٠٥
تقييم العوامل السياقية والتوصل إلى استنتاجات

المقدمة

"ليس كل ما يحصَى يُحتسب، وليس كل ما يهم يمكن إحصاؤه". غالبًا ما يُعزى هذا الاقتباس (يجادل البعض في خطأ نسبته) إلى ألبرت أينشتاين Albert Einstein. إنه يقع في صميم سبب حاجتنا إلى استكمال تحليل البيانات (والتصوير البياني) الذي أجريناه حتى الآن بمزيد من التحليل السياقي. تساعد البيانات في الإجابة على أسئلة مثل "كم عدد"، "كم قدر"، "إلى أي مدى"، "أين" أو "متى". لكن في كثير من الأحيان لا يزال هناك المزيد للبحث فيه من أجل التوضيح بشكل أفضل سبب كون انعدام العدالة على ما هي عليه. يعد القيام بذلك أمرًا بالغ الأهمية في تحديد الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من بحثك.

يعتبر التحليل السياقي مهمًا أكثر بالنسبة للبعد الرابع من إطار OPERA OPERA Framework، ألا وهو التقييم. فهو ما يمكّننا من الحصول على تحليل "صورة كبيرة" أكثر اكتمالًا للعوامل الأوسع التي تؤثر في قدرة الناس على التمتع بحقوقهم وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها. هذا أمر بالغ الأهمية للمساعدة في فهم الترابط بين الأبعاد الثلاثة الأولى لإطار OPERA: النتائج وجهود السياسات والموارد.

توضح هذه المذكرة بعض الأدوات والأساليب لتنفيذ ذلك. كذلك تناقش كيفية تجميع هذه النتائج وتقديمها بطريقة يمكن أن تلهم العمل، متضمنًا ذلك الحجج المدعومة جيدًا حول المسؤولية عن الأضرار التي يواجهها الناس. كما أنها تسلط الضوء على الحاجة إلى تقديم توصيات محددة وقابلة للتنفيذ والقياس على أساس تلك النتائج. هذه التوصيات هي التي نأمل أن تلهم العمل للمطالبة بالمساءلة.

الخطوة الأخيرة من إطار OPERA: تحليل العوامل الظرفية والقيود

قبل إجراء استنتاجات عامة حول امتثال بلد ما لالتزاماته في مجال حقوق الإنسان، يدعو البعد الرابع من OPERA إلى تحليل سياقي. ولقد تم بالفعل تحديد عديد من هذه القضايا بواسطة البيانات التي جُمعت فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى لـ OPERA، لكن ما سنفعله هنا هو دراستها بشكل أكثر شمولًا. يحاول هذا النوع من التحليل الكشف عن السياق الأوسع الذي تعمل فيه الحكومة ومعرفة سبب عدم نجاح جهود الحكومة. وبهذه الطريقة، نسعى من خلال إطار OPERA إلى التمييز بين الأضرار التي قد تكون بالفعل خارجة عن سيطرة الدولة، وتلك التي يجب أن تتحمل الدولة مسؤوليتها.

ما العوامل التي قد تؤثر على أصحاب الحقوق؟

هناك عوامل مختلفة تعيق قدرة الأشخاص على التمتع بالحق (الحقوق) قيد البحث، ويمكن أن يساعدنا التعرف عليها في تحديد الاستجابات التي يمكن توقعها على نحو منطقي. غالبًا ما يكون هناك عديد من العوامل التي تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان. وغالبًا ما يكون أحد الحقوق شرطًا أساسيًا للتمتع بحق آخر. على سبيل المثال، من غير المرجح أن تتمكن الفئات الفقيرة والمستبعدة اجتماعيًا من الوصول إلى المعلومات والتنظيم والمشاركة في مناقشات السياسات والحصول على الإنصاف. في قطاع الصحة، توصف هذه العوامل الأساسية بـ المحددات الاجتماعية. هذا ما يشير إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الناس وتؤثر على صحتهم وعلى انعدام المساواة فيما يتعلق بالصحة.

في هذا الصدد، يعتبر فهم علاقات القوة داخل المجتمع من خلال منظور النوع الاجتماعي gender perspective أمرًا ذا أهمية خاصة. غالبًا ما تُضعف الأعراف الاجتماعية والثقافية من قدرة المرأة. داخل المنزل، قد تملي العادات أن تخضع النساء لآبائهن وأزواجهن وأفراد أسر أزواجهن. داخل المدارس وأماكن العمل، التحرش الجنسي من قِبل المعلمين أو أصحاب العمل أو زملائهن في العمل ليس بالأمر غير المعتاد. وداخل المجتمع، يمكن للممارسات الثقافية والدينية أن تعزز تبعية المرأة، أو قد تنتهك حقوق المرأة بشكل لا تخطئه عين. جميع هذه القضايا لها تأثير في قدرة المرأة على التمتع بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الرغم من أن الصلة قد لا تكون دائمًا واضحة على الفور.

ما العوامل التي قد تؤثر على الدولة؟

من المهم أيضًا مراعاة قدرة الدولة. يتضمن هذا تحديد الكيفية التي يمكن بها للعوامل المحلية

تنظيم هذه الوثيقة وفقًا لطريقة مبتكرة لـجمع وتحليل وتقديم الدلائل حول ثلاث خطوات:

التحقيق
وضع خريطة لفهم المشكلة بعمق باستخدام لتحديد المؤشرات OPERA "إطار "أوبرا والمعايير.

التنوير
إلقاء الضوء على المشكلات الأساسية من خلال جمع البيانات وتحليلها وتصورها

الإلهام
التحرك من أجل بناء القوة الجماعية ومحاسبة صناع القرار

أو الدولية أن تؤثر في أو تقيد قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المجموعات التي نركز عليها. ستختلف القيود اختلافًا كبيرًا بين البلدان، لكنها تتعلق بشكل عام بسلوك الأطراف الثالثة والاختلالات الهيكلية.

على سبيل المثال، قد تكون هناك نقاط ضعف في:

- **الترتيبات المؤسسية**، مثل الافتقار إلى التنسيق، وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات.
- **القيادة**، شاملًا ذلك المحسوبية والفساد.
- **معرفة الالتزامات بحقوق الإنسان**، أو الخبرة في تطوير السياسات بما يتماشى مع هذه الالتزامات.
- **المساءلة**، مثل غياب آليات التغذية الراجعة وأنظمة التدقيق.

تحليل العوامل المذكورة

عند تشخيص كيف يمكن لهذه العوامل أن تحدّ من إعمال الحقوق، من المهم تجاوز الادعاءات العامة حول سوء الإدارة، أو الافتقار إلى الإرادة السياسية. المفتاح هو التحديد الدقيق للمكان الذي تنشأ فيه الحواجز أو الاختناقات أو الاختلالات الوظيفية الأخرى. في بعض الحالات، قد يكون هناك بالفعل أدبيات ثانوية يمكن أن تساعد في بحثك. هنا يمكن القول إن التشاور المجتمعي يمثل وسيلة رئيسية لفهم العوامل التي تؤثر على أصحاب الحقوق. وتعتبر مقابلات الاستيفاء الرئيسية منهجية مهمة لفهم العوامل المتعلقة بالدولة. في حالات أخرى، قد تكون الأدوات التحليلية التالية مفيدة أيضًا.

	محلي	دولي
سلوك الأطراف الثالثة	الفساد من طرف المسؤولين، وسوء السلوك المؤسسي، والسيطرة على النخبة، وما إلى ذلك.	سوء سلوك الشركة، تأثير الجهات المانحة أو المؤسسات المالية الدولية sIFI، والشروط في الاتفاقيات التجارية، إلخ.
الاختلالات الهيكلية	اللامركزية، العمليات الانتخابية، الإجراءات البرلمانية، التقلبات البيئية، إلخ.	أنظمة الضرائب الدولية، ومناخ الاستثمار العام، وحالة الاقتصاد الكلي، وما إلى ذلك.

يُعد تحديد خريطة القوة أداة مرئية يمكن أن تساعد في تحديد من يؤثر في قضية معينة، ونوع التأثير (الإيجابي أو السلبي) الذي يمتلكه، وكيف يؤثر على الأشخاص. يمكن أن يساعد تحديد خريطة القوة أيضًا في تصور تدفق الموارد والتأثير واتخاذ القرار من خلال إنشاء صورة لشبكات العلاقات المتعلقة بقضية معينة. بسبب طبيعتها المرئية، يمكن استخدام خرائط القوة لهيكلة مناقشة تشاركية مع المجتمعات أو أصحاب المصلحة الآخرين. يمكن أن يتيح الجمع السريع للمعلومات النوعية والنسبية حول مختلف الجهات الفاعلة، وبالتالي لا يتطلب بيانات كمية مفصلة لتكون فعالة.

على الرغم من ذلك، من المهم ملاحظة أن رسم خرائط القوة هو في النهاية تمرين عصف ذهني. لا يكفي الاعتماد طوال الوقت على خبرة (أو افتراضات) أولئك الذين ينشئون الخريطة لإثبات أن جهات فاعلة معينة لديها علاقة أو تحديد طبيعة هذه العلاقة.

دراسة حالة: **فهم ما يؤثر على مزيج الضرائب التنازلية في مصر**

سلط التحليل الذي أجراه مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشركاؤه الضوء على مجموعة من الطرق التي أثر بها الخلل الوظيفي الهيكلي وأفعال الأطراف الثالثة في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها لتخصيص أقصى قدر من الموارد المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بين عامي 2011 و2016، مرت مصر بفترة انتقالية بعد ثورة الربيع العربي. شهدت هذه الفترة ارتفاعًا هائلًا في مطالب تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. لكن هذه الأزمة طغت عليها في نهاية المطاف أزمة اقتصادية نجمت عن مزيج من الاختلالات الهيكلية، من بينها الفساد وسوء الإدارة واختلاس الأموال العامة وانعدام المساءلة عن الممارسات الاقتصادية السيئة، التي بدأت قبل التحول واستمرت بعد ذلك. استجاب المجلس التشريعي لبعض المطالب الشعبية للعدالة الاقتصادية، على سبيل المثال تمرير ضريبة أرباح رأس المال (CGT). لكن بعد ضغوط من كبار رجال الأعمال البارزين، علقت الحكومة العمل بهذا القانون لمدة 10 سنوات. في الوقت نفسه، لجأت الحكومة إلى إدخال ضريبة القيمة المضافة التنازلية لزيادة الإيرادات، وذلك نزولًا على ما نصح به صندوق النقد الدولي. أدى ذلك إلى مزيج ضريبي تنازلي للغاية؛ جاءت غالبية الإيرادات الضريبية من الضرائب غير المباشرة، مما وضع عبء زيادة الإيرادات على عاتق المواطنين الأفقر، وهو أمر غير عادل وغير مُجدٍ. كان تدهور الديمقراطية في البلاد عاملًا آخر أدى إلى هذا الوضع. واجهت الإصلاحات الضريبية التنازلية (لا سيما تلك المرتبطة بقرض من صندوق النقد الدولي لا يحظى بشعبية كبيرة) معارضة كبيرة في السنوات الأولى من التحول؛ تم تمريرها فقط بعد تولي النظام العسكري السلطة وتجريم الاحتجاجات عام 2016.

قد يتطلب جمع الأدلة لتأكيد طبيعة العلاقة، خاصة العلاقة المالية، أدوات أخرى، مثل مراجعة الاتفاقيات أو العقود، أو المراجعة أو التقارير المالية، أو استشارة أصحاب المصلحة المعنيين.

تحليل فجوة القدرات يعمل على افتراض أن الحقوق لا تتحقق لأن أصحاب الحقوق يفتقرون إلى القدرة على المطالبة بحقوقهم، و/أو أن أصحاب الواجبات يفتقرون إلى القدرة على الوفاء بواجباتهم. يبدأ التحليل بتحديد السعة المطلوبة ثم يقارن ذلك بالسعة الموجودة حاليًا. فجوة السعة هي الفرق بين السعة المطلوبة والقدرة الفعلية.

تُعرَّف القدرة capacity هنا بالمعنى الواسع وتتضمن خمسة مكونات:

يسرد نموذج بسيط لتحليل فجوة القدرات لدى أصحاب الحقوق والمسؤولين ذوي الصلة، والإجراء الذي ينبغي عليهم اتخاذه، والفجوات التي تمنعهم من ذلك. عند استخدام تحليل فجوة القدرات كأداة لتقييم العوامل السياقية الأوسع، من المهم أن نضع في اعتبارنا ما يلي:

- لا تعترف تحليلات الثغرات في كثير من الأحيان بالقدرة الحالية أو تقدرها بشكل كافٍ، ولا تأخذ ذلك في الاعتبار في توصيات التغيير.
- يمكن أن يكون بيان "الوضع المثالي" في بعض الأحيان طموحًا للغاية بحيث لا يكون مفيدًا في تحديد أهداف وغايات واقعية للعمل المستقبلي (لمعرفة المزيد، انظر مذكرتنا حول المعايير في وحدة التحقيقات note on benchmarks in the Interrogate Module).
- تحدد تحليلات الثغرات الفعالة أكثر من مجرد القدرات "الصعبة" (الموارد) وتولي اهتمامًا للقدرات "الأكثر ليونة" وغير الملموسة إل حد كبير (مثل التأثير والنية الحسنة والصلات الشخصية).

ينظر تحليل الاقتصاد السياسي في تفاعل العمليات السياسية والاقتصادية في المجتمع. إنها أداة تبحث في توزيع السلطة والثروة بين مختلف المجموعات والأفراد، وكذا العمليات التي تخلق هذه العلاقات وتحافظ عليها وتغيرها بمرور الوقت. في هذا الصدد، يعد هذا النوع من التحليل أكثر شمولًا من رسم خرائط الطاقة وتحليل فجوة القدرات.

على الرغم من وجود عدد من الأساليب المختلفة لإجراء تحليلات الاقتصاد السياسي (بما في ذلك المقابلات والمشاورات المجتمعية)، فإن هناك بعض المفاهيم الشائعة التي يسعون إلى معالجتها.

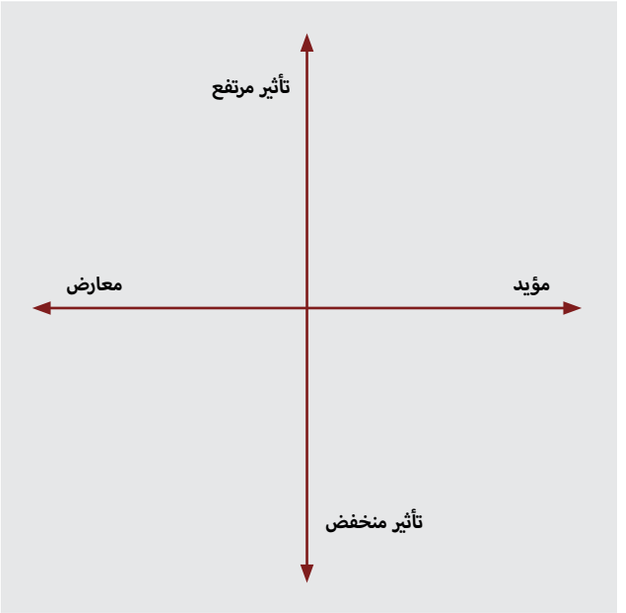

يمكن إجراء تحليل الاقتصاد السياسي بطريقة تركز على:

- **التحليل القطري على المستوى الكلي:** لتعزيز الحساسية لسياق الدولة وفهم بيئة الاقتصاد السياسي الواسعة.
- **التحليل على مستوى القطاع:** لتحديد العوائق والفرص المحددة داخل قطاعات معينة، مثل الصحة أو التعليم أو البنية التحتية للنقل.
- **التحليل المستند إلى المشكلات:** للمساعدة في فهم مشكلة معينة وحلها أو فحص قضية سياسية معينة، مثل إصلاح إدارة المالية العامة.

المسؤولية والتحفيز والالتزام والقيادة	المعرفة والمعتقدات والدوافع الشخصية للأفراد المسؤولين. على سبيل المثال، هل يقر المكلف بالواجب أنه يجب عليه فعل شيء حيال مشكلة معينة؟ هل قبلوا واجبهم واستوعبوه من الناحية القانونية أو الأخلاقية؟ إذا لم يكن كذلك، فما الذي يمكن أن يقنعهم بذلك؟
السلطة	هل للمكلف الإذن باتخاذ الإجراءات اللازمة؟ هل يتمتع صاحب الحقوق بأهلية الطعن في الإجراءات الرسمية؟ تحدد القوانين والأعراف والقواعد الرسمية وغير الرسمية والتقاليد والثقافة إلى حد كبير ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به.
الوصول إلى الموارد والتحكم فيها	هل يمتلك صاحب الحقوق و/أو صاحب الواجب الموارد اللازمة للتصرف؟ يمكن تصنيف الموارد المتاحة للأفراد والأسر والمنظمات والمجتمع ككل بشكل عام إلى موارد بشرية وموارد اقتصادية وموارد تنظيمية.
اتخاذ القرار الرشيد والتعلم	هل صاحب الواجب قادر على التصرف على أساس قرارات منطقية ومستنيرة وقائمة على الأدلة؟
القدرة على الاتصال	هل صاحب الحقوق و/أو صاحب الواجب لديه القدرة على الاتصال والوصول إلى المعلومات وأنظمة الاتصال؟ الاتصال مهم أيضًا في ربط مختلف الجهات الفاعلة الرئيسية في النسيج الاجتماعي بشبكات وظيفية قادرة على معالجة قضايا التنمية الحرجة.

تثليث النتائج

يركز كل بعد من أبعاد OPERA على معايير معينة لحقوق الإنسان يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الحكم على وفاء الدولة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ يقدم كل بعد قطعة من اللغز. القيمة الحقيقية لـ OPERA هي الطريقة التي تتوافق بها هذه القطع المختلفة من اللغز معًا.

يجمع التقييم الذي يشكل البعد الرابع لـ OPERA البيانات الكمية والمعلومات النوعية في ثلاثة مجالات رئيسية - النتائج وجهود السياسات والموارد - مع عوامل سياقية أوسع ويتناوب في الرجوع إليها كمراجع. إذ إننا من خلال التحقيق في قضية من أبعاد مختلفة، يمكننا توضيح العلاقات المعقدة غالبًا فيما بينها. على سبيل المثال، لنفترض أن لدينا بيانات توضح ما يلي:

- ينتشر سوء التغذية الحاد بين الأطفال في مجموعات الشعوب الأصلية الرعوية وشبه الرحل في بلد ما، أكثر من أي مجموعة أخرى.
- لا يمكن الوصول إلى مبادرات الحكومة للأمن الغذائي من قبل مجموعات الشعوب الأصلية الرعاة وشبه الرحل.
- وزارة الرفاه الاجتماعي، نفسها التي تعاني من نقص التمويل، لم تخصص موارد لتوسيع نطاق مبادراتها في هذا المجال لأن مجموعات الشعوب الأصلية الرعاة وشبه الرحل ليست فئة ذات أولوية، على الرغم من تهميشهم الاقتصادي.

إذا كنا نبحث في كل من هذه الأشياء بشكل فردي أو منعزل، سيكون من الصعب تفسير الترابط بين هذه القضايا - وكذلك الطريقة التي تؤدي بها إلى أنماط التمييز والإقصاء والعجز.

ومع ذلك، من خلال ربط - أو "تثليث triangulating"- النتائج المتعلقة بالنتائج وجهود السياسات والموارد، يجب أن تظهر صورة أكمل بكثير حول معقولية جهود الحكومة لتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل تدريجي وحول العوائق التي تحول دون ترجمة الالتزامات على الورق إلى ترجمة عملية. العمل الذي له تأثير ملموس على الأرض.

لا توجد صيغة رياضية سحرية تخبرنا ما إذا كانت الدولة تمتثل أم لا لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. يجب أن يكون الحكم النهائي قائمًا على تقييم مدروس لجميع الأدلة. ولو كانت البيانات الكمية تقدم مساهمة مهمة في تحليل كل بُعد من أبعاد OPERA، فإن الحكم النهائي، رغم ذلك، يجب أن يكون نوعيًا، يضع الأرقام في سياقها مع المعرفة البشرية ويفسر الأدلة المتاحة فيما يتعلق بالتزامات الدولة بالسلوك والنتيجة.

هذا التقييم النهائي ليس مجرد تمرين آلي. لا ينبغي المبالغة في الاستنتاجات المتعلقة بالامتثال لحقوق الإنسان التي يمكن استخلاصها من البيانات الكمية وحدها. إذ مجرد وجود علاقة بين عينتين

المفهوم	الوصف
الهياكل/ البنى structures	السمات الثابتة أو النظامية التي تؤثر على الاقتصاد السياسي لبلد ما، ولا تتغير عادة إلا ببطء على مر الوقت، وهي خارجة عن السيطرة المباشرة لأصحاب المصلحة. وتشمل الأمثلة الوضع الاقتصادي، والمناخ والجغرافيا، وديناميات السكان، ومستويات الفقر، والإنصاف/عدم المساواة.
المؤسسات/النظم institutions	تتعلق "بقواعد اللعبة"، من بينها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. تشمل الأمثلة الهيكل الدستوري، والقواعد الانتخابية، والنظام السياسي، ومجموعة القوانين، والمؤسسات المالية الوطنية (مثل البنوك المركزية)، وهيكل الحكومة والوزارات، وعمليات السياسة والميزانية، والأعراف والتوقعات الاجتماعية، وشبكات المحسوبية، وترتيبات البحث عن الريع.
الفاعلون وأصحاب المصلحة ومجموعات المصالح	الأفراد والجماعات المنظمة - داخل وخارج الدولة- الذين لديهم نفوذ وعلاقات قوة ومواقع على المستويات المحلية أو الوطنية أو الدولية. عندما يكون للأفراد أو المنظمات أهداف متشابهة ويواجهون حوافز مماثلة، فقد يمكن التعرف عليهم كمجموعة مصالح متميزة. تشمل الأمثلة الأحزاب السياسية والوزارات الحكومية والجيش وجمعيات الأعمال والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية والنقابات العمالية وجمعيات المزارعين والمانحين الخارجيين والمستثمرين الأجانب والحكومات الأخرى ومنظمات الجريمة الدولية.
الحوافز	الحوافز هي القوى الدافعة للسلوك الفردي والجماعي المنظم. وهي تعتمد على مجموعة من: (1) الدوافع الشخصية للفرد (المكاسب المادية، والحد من المخاطر، والتقدم الاجتماعي، والأهداف الروحية). (2) الفرص والقيود الناشئة عن علاقات الفرد الاقتصادية والسياسية الرئيسية. أما الحوافز الضارة، فهي تلك التي لها نتائج غير مقصودة وغير مرغوب فيها، وقد تدفع صاحب الواجب إلى التصرف بشكل مخالف لالتزاماته.
الموروثات التاريخية	يمكن للموروثات التاريخية أن تشكل وبعمق الديناميكيات والأحداث والعمليات والسياسات الحالية ذات التأثير على القضية محل التقييم. على سبيل المثال تأثير عصور الاستعمار وما بعد الاستعمار على خيارات سياسة التعليم الحالية، أو تأثير تركات الفساد أو المحسوبية في عمليات تغيير النظام.
الريع والسعي وراء الريع	الدخل الناتج عن امتياز الوصول إلى مورد أو احتكار سياسي، بدلًا من النشاط الإنتاجي في سوق تنافسية. تدور بعض الأنظمة السياسية حول إنشاء وتخصيص مثل هذه المصادر من الدخل، وبالتالي "السعي وراء الريع".
شبكات المحسوبية والزبونية	نظام سياسي يسعى فيه أصحاب السلطة (الرعاة) إلى الحفاظ على مناصبهم من خلال توجيه الامتيازات إلى أفراد أو مجموعات معينة (عملاء) لتعزيز الدعم السياسي و/أو شراء المعارضين السياسيين. سياسة المحسوبية هي تفسير شائع لاختيار الحكومات لتوجيه الموارد نحو مجموعات ضيقة من المستفيدين، بدلًا من الصالح العام. في مثل هذا النظام، تتباعد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (بشدة)، وتزعزع القواعد غير الرسمية استقرار المؤسسات الرسمية.

من البيانات (على سبيل المثال، زيادة معدلات المعاشات التقاعدية وانخفاض معدلات الفقر)، لا يعني بالضرورة أن أحدهما تسبب في الآخر. وهذا يصدق بشكل خاص بسبب الفاصل الزمني بين تنفيذ سياسة معينة والتأثيرات التي يمكن اكتشافها على الأرض.

لهذا السبب، قد لا يكون من الممكن أن نستنتج، بثقة تامة، أن سلسلة أحداث أو عوامل معينة انكشف عنها في بحثك قد أدت إلى نتيجة معينة. يمكن أن تكون الروابط بين وضع أصحاب الحقوق وسلوك المكلفين بالواجبات غير مباشرة. ومع ذلك، قد لا يكون من الضروري دائمًا أن تكون نهائيًا إلى هذا الحد؛ ستختلف درجة اليقين التي يجب التوصل بها إلى الاستنتاجات اعتمادًا على أهداف بحثك. على سبيل المثال، قد يكون الإبلاغ عن الأدلة التي تشير إلى عدم استخدام الحد الأقصى من الموارد، أو أن سياسة ما لها تأثير تمييزي، كافية لرسم العلاقات وتحديد "علامات حمراء" تتطلب إجراء تحسينات، مما يفتح المجال للنقاش والحوار حول الأساليب البديلة.

كتابة النتائج

على الصعيد العام، يجب أن يكون الغرض من كتابة نتائج البحث هو إعلام الجمهور بمشكلة ما وإقناعه باتخاذ إجراءات لتحسين الوضع. ومع ذلك، هذه ليست دائمًا مهمة سهلة. بعد جمع الكثير من المعلومات القيمة والمثيرة للاهتمام، قد يكون من المغري تضمين كل شيء.

لكن التصرف هكذا، يمكن أن يجعل من الصعب على جمهورك فهم استنتاجاتك. إذا حاولت تغطية الكثير من النقاط، فسوف تفقد انتباه القارئ. النتائج الموجزة بشكل عام لها التأثير الأكبر. من المهم أيضًا التركيز على النتائج الرئيسية وتطوير حجج قوية لدعمها. فيما يلي بعض النصائح حول كيفية تنفيذ ذلك. المصدر: Tactical Tech.

فكر في سردك

توصي منظمة العفو الدولية Amnesty International بطرح الأسئلة التالية على نفسك للمساعدة في هيكلة نتائجك بطريقة مقنعة وفعالة:

- ما الذي تريد أن يحققه بحثك؟
- من الذي يحتاج إلى قراءته - بمعنى آخر، من يمكنه المساعدة في إحداث فرق؟
- ما هي النقاط الرئيسية حول المشكلة التي يجب تسليط الضوء عليها؟
- ما هي الإجراءات أو الجهود التي يجب أن تتخذها السلطات المسؤولة؟
- كيف سيتم النظر في مبادئ مثل الدقة والسرية؟
- ما هي القيمة المضافة للقصة التي يمكنك سردها وستظل دون سرد لولا ذلك؟

إذا كنت تكتب نتائجك ضمن تقرير، فإن الهيكل المشترك هو:

1. **مقدمة:** صف بإيجاز ما هي المشكلة وما يجب القيام به.
2. **شرح المشكلة:** يجب أن يتبع النص الأساسي للتقرير سردًا منطقيًا لإظهار:
   - من يتأثر بالمشكلة وكيف تؤثر على حياتهم.
   - ما الإجراءات التي اتخذتها السلطات أو غيرها وتسببت في المشكلة أو سمحت بتفاقمها.
   - كيف يتعارض الوضع الحالي مع التزامات حقوق الإنسان التي تقع على عاتق الجهات المسؤولة بموجب القوانين أو السياسات الوطنية أو المعايير الدولية.
3. **الخلاصة:** لخص، وكرر، وعزز النتائج الرئيسية التي توصلت إليها. يجب ألا تظهر أي معلومات جديدة في هذا القسم.
4. **التوصيات:** اقتراح الإجراءات العلاجية التي ينبغي اتخاذها.

لا شك أن استخدام إطار OPERA كهيكل لشرح المشكلة يمكن أن يوفر تدفقًا منطقيًا لسردك. بمعنى آخر، يمكنك تنظيم نتائجك لتشمل قسمًا عن النتائج، وقسمًا عن جهود السياسات، وآخر

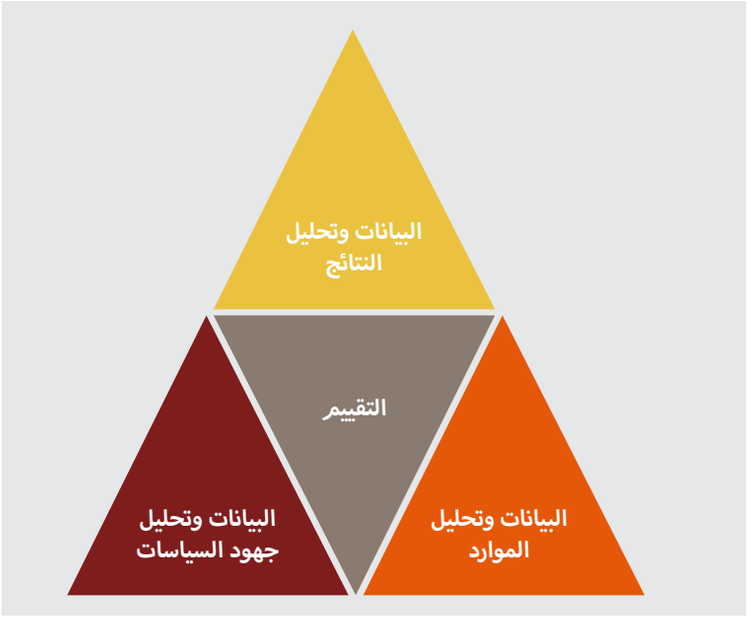

عن الموارد، ورابعًا تقيم من خلاله العوامل السياقية.

من المهم أيضًا أن تصف منهجية البحث في المقدمة التي تشرح بوضوح كيفية الحصول على الأدلة التي تدعم نتائجك واستنتاجاتك.

اتخذ قرارًا بشأن التركيز على الموضوع المحوري thematic

كما ناقشنا سالفًا، يمكن استخدام إطار OPERA بمثابة مخطط التشخيص، مما يساعد على إنشاء الروابط السببية بين السلوك والنتيجة. قد يُظهر ذلك، على سبيل المثال، أن مشكلة معينة تُعزى إلى الاستخدام غير الكافي أو التمييزي للموارد، أو جهود السياسات غير الكافية، أو الافتقار إلى العمليات التشاركية، أو عوامل أخرى. كما هو موضح في الرسم البياني، غالبًا ما تكون هذه العوامل مترابطة وتغذي بعضها البعض. ورغم ذلك، قد نجد ضرورة فيما يتعلق بالمشكلة التي تبحث فيها، لإبراز عامل أو عاملين.

علاوة على ذلك، قد لا يكون من الضروري إعطاء وزن متساوٍ لكل من الأبعاد الأربعة لإطار OPERA في نتائجك. قد تختار التركيز على موضوع معين؛ مثال، ما قد يتعلق بالسياسات المالية، أو تأثير الشركات، أو اللامركزية، أو نقاط الضعف في آليات المساءلة، اعتمادًا على احتياجاتك ومصالحك.

قم بتضمين دراسات الحالة والقصص

يمكن أن يكون تضمين دراسات الحالة والقصص الشخصية عند تقديم نتائج البحث قويًا للغاية. تعمل هذه القصص على تفعيل مبدأ التمكين، مع الاعتراف بأن أبحاث حقوق الإنسان يجب أن تدور حول الناس أولًا وقبل كل شيء. كما أنها تساعد القراء على فهم تأثير موقف معين على حياة الأفراد وتسمح لهم بالتعرف على تجاربهم. لهذا السبب، فإن إيجاد طرق لالتقاط القصص الشخصية - في الكتابة أو الصور أو الصوت أو الفيديو- أمر بالغ الأهمية.

ومع ذلك، إذا تم جمع المعلومات السرية من الأفراد أو المنظمات، فيجب أن تظل على هذا النحو في نتائجك. قد يكون من الضروري تغيير أو حذف الأسماء. تماشيًا مع النهج القائم على الحقوق، من الأهمية بمكان التأكد من حصولك على موافقة مستنيرة من أي أفراد تعرض قصصهم.

كن حريصًا على أسلوب الكتابة

هناك بعض المبادئ الأساسية التي يجب أن توجه عملية الكتابة، للتأكد من أن نتائجك يمكن أن

تنقل رسائلك الرئيسية بشكل فعال إلى جمهورك المقصود للغرض المقصود:

- اكتب بلغة واضحة وموجزة.
- احرص على الدقة وتجنب المبالغة؛ الاعتماد على الحقائق بدلًا من الخطاب.
- اقتبس مباشرة من الأدلة، خاصة من الأفراد أو المجتمعات المتضررة.
- تأكد من الإشارة إلى المصادر بشكل صحيح أو وضع حواشٍ عليها.

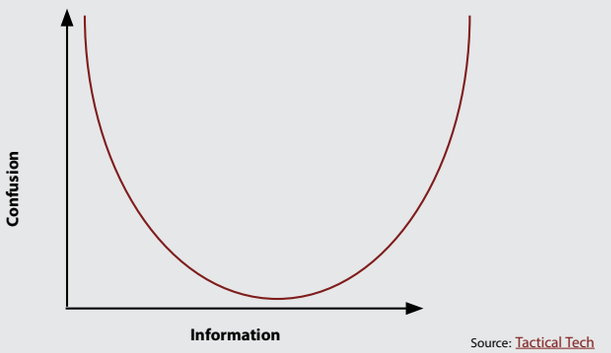

Source: Tactical Tech

تقديم توصيات

لإلهام العمل والتحركات، نحتاج إلى فعل ما هو أكثر من مجرد التحدث عما لا نريده. نحتاج أيضًا إلى المطالبة بما نريد. يتضمن هذا تحديد مسار عمل معين والدعوة إليه. عادة ما ينطوي هذا الإجراء على أكثر من مجرد معاقبة الأفراد. إنه يتطلب إصلاحًا هيكليًا. لذلك يجب أن تكون التوصيات التي قدمناها محددة وموجهة نحو السياسات.

كما هو الحال مع المعايير التي أخذناها في الاعتبار في وحدة التحقيقات Interrogate Module، ينبغي أن تتميز التوصيات بأبعاد إطار "SMART" المعروف كاختصار لجملة من المعايير المنهجية، بحيث يمكن تتبع تنفيذها. لتطوير التوصيات على هذه المعايير، من المفيد طرح الأسئلة التالية:

ما هو التغيير الذي تريد أن تراه؟ إن تحديد النتائج المرجوة في العالم الحقيقي يحافظ على التركيز على الأشخاص المتأثرين بانتهاك حقوق الإنسان. قد تشمل الأمثلة تقليص فجوة الأمية بين الفتيات والفتيان على مدى السنوات الخمس المقبلة، أو زيادة تغطية التأمين الصحي إلى 80٪ من السكان خلال السنوات السبع المقبلة.

ما هو الإجراء المطلوب لإجراء هذا التغيير؟ يعد تحديد جهود السياسات والموارد اللازمة خطوة مهمة في تعزيز المساءلة بين المكلفين بالمسؤولية من خلال مطالبتهم بشرح وتبرير فشلهم في اتخاذ الإجراءات محل التوصية.

من المسؤول عن اتخاذ الإجراءات؟ في معظم الحالات، ستكون هناك توصيات مختلفة لمختلف فروع الحكومة. ومع ذلك، قد يكون لديك أيضًا توصيات للشركات ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الأخرى.

إذا قدمت توصيات بطريقة كمية، فيمكن استخدامها كمعايير للمراقبة المستمرة. يمكن أن تكون استشارة خبراء القطاع مفيدة في ضمان تحلي هذه المعايير بالطموح والقابلية للتحقيق والواقعية.

SMART	
S – Specific	محدد
M – Measurable	قابل للقياس
A – Ambitious	طموح
R – Realistic	واقعي
T – Time Bound	له إطار زمني

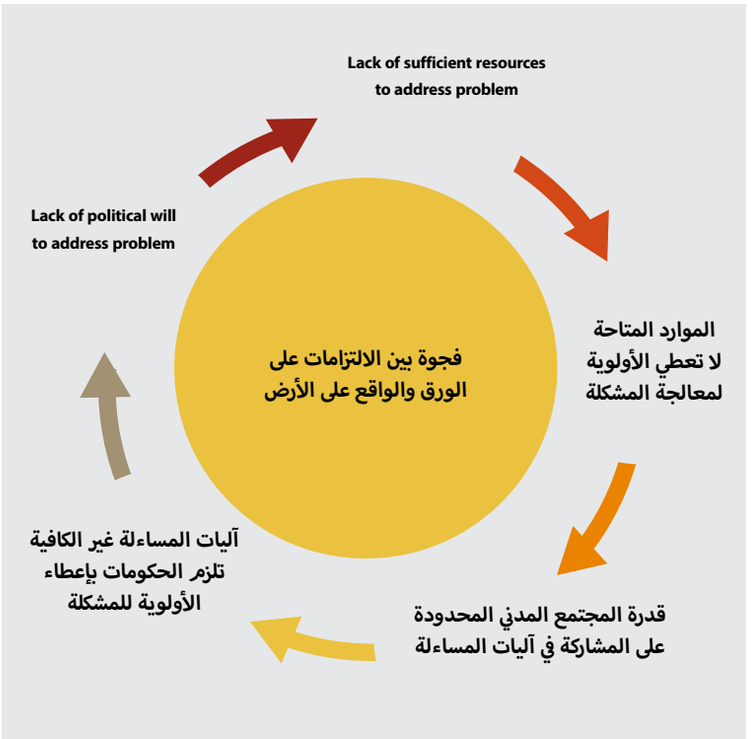

أفكار استخلاصية

بينما تساعد البيانات في الإجابة عن أسئلة مثل "كم عدد"، "كم قدر"، "إلى أي مدى"، "أين" أو "متى"، غالبًا سيبقى هناك المزيد للبحث فيه من أجل توضيح سبب الظلم بشكل أفضل. هذا هو السبب في استخدام البعد الرابع لإطار OPERA، التقييم، يركز على التحليل السياقي. ويهدف إلى التحديد الدقيق للمكان الذي تنشأ فيه الحواجز والاختناقات أو غيرها من الاختلالات الوظيفية التي تدعم انعدام العدالة في النظام الاقتصادي. هناك عديد من الأدوات التحليلية التي يمكنك الاعتماد عليها للقيام بذلك، يمكن استكمالها بالأدبيات الثانوية والاستشارات المجتمعية ومقابلات الاستيفاء الرئيسية.

بعد فهم العوامل السياقية التي تؤثر على أصحاب الحقوق والمكلفين بالمسؤولية، فهمًا أفضل وأخذها في الاعتبار، يمكن آنذاك مراجعة هذه المعلومات ودمجها مع البيانات المتعلقة بالنتائج وجهود السياسات والموارد لإجراء تقييم نهائي لامتثال الدولة لها. الالتزام بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بطبيعة الحال، فإن التركيز على النتائج الرئيسية لهذا التقييم - وتطوير حجج قوية لدعم تلك النتائج- سيتيح لنا إجراء دعوات واضحة ومثبتة جيدًا ومقنعة وتلهم التغيير. ولسوف نستكشف عبر مذكرات الوحدة التالية كيفية الاستفادة من هذا الدليل بشكل خلاق في كل من عمليات المساءلة الرسمية وغير الرسمية.